

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤

بتمديد عضوية أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية واتحادها العام

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم
السياسي لسلطات الدولة العليا ؛وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين
المعلقة له ؛وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٥ بإنشاء
الاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تمتد عضوية أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية
الحاليين ، وكذلك مدة عضوية أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف
التجارية المعينين لمدة تنتهي في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ .مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شبان سنة ١٣٨٤ (٦ يناير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

بتعديل المادة رقم (٨) من القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٩
في شأن إلحاق طلبة البحرية التجارية بالكلية البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٠ بشأن الرابطة وضباط الملاحة
والمهندسين البحريين في السفن التجارية ؛وعلى القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن إلحاق طلبة البحرية التجارية
بالكلية البحرية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبدل بالمادة "٨" من القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٩
المشار إليه النص الآتي :"مادة ٨ - تتولى القوات البحرية الإشراف على التدريب البحري
اللازم للطلبة المذكورين بعد إتمام دراستهم بالكلية البحرية وذلك على السفن
التجارية للجمهورية العربية المتحدة .كما تقوم بإعداد دراسات تحضيرية لهم قبل التقدم لامتحان ضابط
ثان لأعلى البحار أو مهندس بحري .

وهذه الشهادة تخول لحاملها التقدم لامتحان ضابط ثان لأعلى البحار أو مهندس بحرى بمجرد إتمام مدة خدمة بحرية فعلية لا تقل عن أربعة وعشرين شهرا في سفن أعلى البحار أو في سفن الملاحة الداخلية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ م

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شبان سنة ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤

في شأن ضمان الحكومة لحملة أسهم شركة مصر للفنادق المكتتب فيها مقدار ربحا أدنى قدره ٧.٥٪ من القيمة المدفوعة للسهم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالبحان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المتقولة في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٥٤ بشأن تأجير قطعة الأرض إلى شركة مصر للفنادق ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٥٥ بشأن شروط إعطاء شركة مصر للفنادق جزءا من الأرض الواقعة بمنطقة قصر النيل لإقامة فندق سياحي عليها ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ بالموافقة على تعديل مساحة الموقع الذي سيخصص للفندق ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٨ بتزول الحكومة عن شروط تحصيل إيجار الأرض المقسدر قبل بدء تشغيل الفندق في مقابل نزول المساهمين عن القوائد المنتهجة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ حتى بدء استغلال الفندق ؛

وتجرى مصلحة الموانئ والمنائر امتحان الطلبة الخريجين للحصول على شهادة ضابط ثان لأعلى البحار أو مهندس بحرى بالسفن التجارية وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه ، وذلك بعد انتهاء فترة التدريب البحري والدراسة التحضيرية المقررة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره م

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شبان سنة ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤

بشأن تعديل المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن النظام الأساسي للكلية البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن النظام الأساسي للكلية البحرية ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه النص الآتي :

”أما الخريجون من كلية البحرية التجارية فيمنحون شهادة إتمام الدراسة النظرية للبحرية التجارية أو الهندسة البحرية التجارية حسب الأحوال .